قال ابن مالك على قوله وما بتا والف قد جمعا والذي
يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع ذو التاء
مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثنى منهما وصفة
مذكر لا يعقل نحو ايام معدودات ومصغره وهو
اسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف
له التاء فان كان قبلها الف او همزة فكالتثنية وجمع
حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده با
لاجماع فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر
قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه
ان ينصب بها وان تحذف اللام كثبة ولغة وهو
مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان حذف
اللام اذا لم ترد به لامه في حال الجمع يكون نصبه با
لفتحة وفي التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه في الالفية
وسكت عن رفعه وجره فجريهما على الاصل وح يعلم
استواء جره ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما
تخالف الفرع في الاعراب عن الاصل بالحروف الحالة مفتوحة
في الافرع وهو انه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب
كخلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على
المفعول به عند جمهور وعلى المفعول المطلق عند
الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ورجحه في المغني
بان

بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
ثم اوقع به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل
فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد
للافعال والذوات جميعا ومثل في هذا الخلاف خلق
الله العالم واصطفى البنات افاد بذكر المثالين ان هذا
الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع
كسموات في جمع سماء وان ما فيه تاء التانيث اذا اريد
جمعه بهذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتي
تانيث في كلمة واحدة والا ما لا ينصرف وهو الاسم
المعرب الفاقد للصرف الذي هو التنوين وحده
لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع او واحدة
تقوم مقامهما كما سياتي في آخر الكتاب واما الجر
فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر
الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين
لانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر
كنزال ودراك فجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا
للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب
منها الى الضم فحملت على الاقرب وذلك نحو مررت بافضل
منه وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه الا مع
الا وبدلها سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام